متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية

أ.م..د. احمد رشاد محمد عثمان

المقدمة ومشكلة البحث: The Introduction and the Research problem

تستهدف حقوق الملكية الفكرية تشجيع الابتكار والإبداع في كل المجالات ومنها الرياضة وتحمي أنواعاً مختلفة من الملكية الفكرية، مثل الاختراعات (البراءات) والوسوم (العلامات التجارية) والتصاميم (حقوق التصميم الصناعي أو براءات التصميم) والأعمال الإبداعية مثل البرامج الرياضية وغيرها من المخرجات الإبداعية المتعلقة بالرياضة وبعض الإذاعات الرياضية (حق المؤلف والحقوق المجاورة)، و تمكِّن أصحابها من منع الغير عن نسخ أعمالهم المشمولة بتلك الحقوق أو استخدامها قبل الحصول على إذنهم، وتعني زيادة الابتكار والإبداع في مجال الرياضة ضمان سلسلة منتظمة من الأساليب الجديدة للارتقاء بالأداء الرياضي وتمتعنا بالرياضة، ولا سيما ظهور معدات أفضل وزيادة الفرص التجارية وفرص العمل وتوفير تجربة رائعة للمشجعين.

وتسهم حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وإنسياب التجارة، وسوف يكون في صالح الدول الصناعية المتقدمة، حيث تزيد التجارة العالمية فيها بسبب قدرتها في ظل الإتفاقيات الدولية على تسويق منتجاتها كما تشاء في أي دولة دون منافسة تذكر، والعكس فإن ضعف الخبرة لدي الدول النامية سيؤدي إلى عدم قدرتها على المنافسة حتى لو إستطاعة مواكبة التكنولوجيا والإبتكارات والإبداعات المتقدمة، وبذلك تزيد الخسارة للدول النامية ويزيد عجز الميزان التجاري لصالح الدول المتقدمة. (٣٢: ٥٤) (٢١ :٦)

وتشير **كارولينا بينا** (Carolina Pina)أن حماية أصول الملكية الفكرية في المجال الرياضي تسهم في الحماية الفعالة للرموز والشعارات والأحداث وأسماء المشاهير من خلال قانون العلامات التجارية، والإجراءات واتخاذ التدابير المناسبة ضد تصرفات التعدي على أي منها، كما تسهم في الحماية من القرصنة على الانترنت كحماية حقوق البث الاعلامي، وحماية التصميمات الفنية الخاصة بالأندية واللاعبين والمستلزمات الرياضية، وأيضا حماية التنقيب عن البيانات الضخمة في الرياضة، وكذلك الحماية من التسويق غير المشروع. (٣٩ :١١)

وقد تتأثر الدول إقتصادياً بشكل سلبي بسبب عدم تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث إن ذلك يشجع تجارة السلع والخدمات المزورة والمقرصنة ، وبذلك تخسر هذه الدول الكثير (٢ : ١٠-١١) ، ومن هنا يري أصحاب هذا الرأي حاجة الدول النامية لحماية حقوق الملكية

الفكرية بإعتبارها أو خطوة نحو تحقيق عائد كبير لهذه الدول من خلال الإندماج بالنظام العالمي وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية الهائلة ، كما أن تطبيق هذه الحماية من شأنه إتاحة الفرصة لإقامة صناعات تعتمد علي رأس المال الفكري مثل صناعة البرمجيات وإزدهارها ، مما يشكل عائد إقتصادي كبير ويخلق فرص عمل كثيرة، ويحقق التوازن في الميزان التجاري , (٢٢ :٧٢-٧٣)

وتعُرف الملكية الفكرية وفقا للمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية (الويبو) World " Intellectual Property Organization WIPO" بأنها" كل ما ينتجه الفكر الانساني من اختراعات وإبداعات فنية وغيرها من نتاج العقل الإنساني "كما تعُرف أيضا بكونها تشير إلى أعمال الفكر الإبداعية والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والاسماء والصور والنماذج الصناعية.

وهي عبارة عن:"الحقوق التي تكفلها الدولة وتساندها لعدد محدد من السنوات لمنع غير المرخص لهم من الاستخدام التجاري لفكرة جديدة يمتلكها شخص آخر أو جهة أخرى، وكذلك فهي كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أي نشاط أو، جهد فكري يؤدي إلى ابتكار في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية ". (٢٣: ٢٥٤)

"كما انها: "تلك الحقوق المتعلقة بالأعمال الأدبية والفنية والعلمية، كالعروض الفنية والفونوجرام والأعمال الإذاعية والاختراعات في جميع المجالات والاكتشافات العلمية والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية وعلامات الخدمات والأسماء التجارية والحماية من المنافسة غير العادلة وأي حقوق أخرى تكفلها الأنشطة الفكرية في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية. (٣٦:٢٤)

وأيضا هي:"الحقوق التي تمنح (الأشخاص، المنظمات، المؤسسات، الدول) مقابل ابتكاراتهم الفكرية وتؤمن للمبتكر حقوقا خاصة في استخدام اختراعاته لمدة محددة وفي أرض محددة وعادة ما تكون في أراضي الدولة التي وفرت الحماية لفترة زمنية محددة." (٢٨: ١)

وأخيراً: "كل ما له علاقة بإبداعات العقل البشري كالإختراعات والأعمال الأدبية والفنية والشعارات والرموز والأسماء والرسوم المستخدمة في التجارة ". (٣٣ : ٢)

وهناك وثائق قانونية كثيرة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتشمل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، والتصميمات الصناعية، وتتطلب عضوية المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) الالتزام بمتطلبات حماية حقوق الملكية الفكرية .

ويعني مؤشر حقوق الملكية الفكرية بتقييم إطار حماية حقوق الملكية الفكرية داخل الدولة، وتعطى درجة عالية عندما توجد تشريعات بشأن الملكية الفكرية تغطي الأشكال الأساسية من

حقوق الملكية الفكرية مثل حماية براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والتصميمات الصناعية، والبيانات الجغرافية، وحقوق المؤلف، وتعطى درجة متوسطة للدول التي تلتزم بالقواعد الدولية مثل تلك التي تتطلبها منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ويمكن أن تعطي درجة عالية من التقييم إذا كان هناك التزام واضح بإنفاذ القوانين واللوائح وذلك من خلال معاقبة مخالفات الملكية الفكرية، وإنشاء مكاتب للملكية الفكرية، والشطب من القوائم الدولية للرقابة، وتنفيذ أحكام المحاكم، واستخدام الحملات المعلوماتية لتوعية الجمهور بحماية الملكية الفكرية. (٣: ٤٨)

وغدت حقوق الملكية الفكرية –وبخاصة براءات الاختراع منها –المقياس الذي يحدد ثراء الدول من عدمه،

فقد كان غنى الدول يقاس بمقدار ما تملك من ثروات طبيعية، كالمعادن والمواد الخام، أما اليوم، فقد أصبح غنى الدول يقاس بمقدار ما تملك من حقوق الملكية الفكرية ، حيث تعد الثمرة التي تنتجها القريحة الإنسانية والعقل البشري، ولقد ازداد الاهتمام بحمايتها مع ازدياد الإدراك لأهميتها في صنع التنمية والتقدم من خلال تحويل المعلومة إلى ابتكار والابتكار إلى سلعة يتم إنتاجها وتطويرها، الأمر الذي تزداد معه أهميتها الاقتصادية، ومن ثم أصبحت المعلومة ملكية والملكية حق والحق في حاجة لحماية قانونية يجب توفيرها لصاحبها، مما يستوجب الاهتمام والحماية ضد السرقة أو القرصنة.

ورغم حالة الاضطراب التي واجهها وما زال يواجهها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المؤشرات العالمية للملكية الفكرية وفق إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام ٢٠١١ تشير إلى النمو القوي في عدد براءات الاختراع المسجلة والتي ارتفعت بنسبة ٧.٨ في المائة عن عام٢٠١٠ ، في حين زادت سبة إيداعات تسجيل العلامات التجارية بنسبة ١٣.٣ في المائة في ذات العام، بما يعني استمرار الدور المهم الذي يلعبه حماية الملكية الفكرية في دعم النمو الاقتصادي العالمي.

ورغم الجهود التي بذلتها الدول العربية على المستوى القطري للتوافق مع المتطلبات الدولية المشار إليها لحماية الملكية الفكرية، فإن كثير من هذه الدول لا يزال يواجه تحديات تتعلق بمستوى توافق هذه التشريعات مع المتطلبات الدولية، وتعتبر الأردن وعمان وتونس ومصر من أكثر الدول التي تنسجم تشريعاتها نسبيا مع متطلبات الحماية المنصوص عليها في اتفاق التريبس. (٢٩: ٦٥)

وبالنظر الي سكان الدول النامية فإنهم يشكلون ثلاثة أرباع المعمورة، في حين إن سكان الدول المتقدمة يشكلون الربع الباقي، وأن نصيب الدول المتقدمة من الدخل العالمي يشكل

٨٠%، في حين إن نصيب الدول المتخلفة من الدخل العالمي يشكل النسبة الباقية، كما إن الإنتاج الصناعي، بسبب حقوق الملكية الفكرية، قد تضاعف أربعين مرة خلال النصف الثاني من هذا القرن، وغدا يمثل ما نسبته ٩٠% من الدخل العالمي. (١٥: ٤٦)

ولقد أدت حقوق الملكية الفكرية إلى إطلاق الملكات الخلاقة لدى أفراد المجتمع، نظرا لما تحققه من اختصاص (استئثار) لصاحبها على ثمرة إنتاجه الفكري، مما يجعل الشخص مطمئنا على أن حقه في ثمرة جهده العقلي مصان قانونا، فذلك يؤدي إلى تنشيط حركة البحث والاستقصاء لدى أبناء الأمة، مما يدفع عجلة التقدم والتطور والرخاء عن طريق تشجيع رأس المال على الاستثمار في المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية، وهذا يؤدي إلى المزيد من الإنتاج والتطوير والتحسين والتقدم، كما يؤدي إلى نقل وتطوير التقنية والحد من هجرة الأدمغة العربية إلى الخارج .

وأدى انتشار العلم والمعرفة والخبرة لدى الإنسان إلى خلق القدرة على الابتكار والإبداع، فابتكر الآلات والأجهزة، كما ابتدع روائع الأدب والفن والموسيقى، الأمر الذي وضع العالم أمام ثورة حقيقية، كان نتيجتها أن تملك الإنسان، خلال النصف الثاني من هذا القرن، كما هائلا من العلوم والمعارف والابتكارات والإبداعات والأفكار والتي تم استغلالها واستثمارها في الإنتاج الصناعي والتجاري والزراعي على حد سواء. (١٥: ٥٠)

لذا فإن حماية حقوق الملكية الفكرية أمر ضروري للحد من الخسائر الناجمة عن عمليات التقليد والقرصنة وسرقة الأعمال الفنية وبراءات الاختراع. (٢٥: ٦٥)

كما إن حماية حقوق الملكية الفكرية، تعد الوقود الذي يشعل العبقرية مما يعزز ويشجع القدرة على الابتكار والإبداع في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، ولذا يجب تقوية هذه الحماية من أجل حث المشاريع على استثمار موارد كافية لتطوير منتجات وأساليب إنتاج جديدة. (١٨: ٣٩٤)

وحماية الملكية الفكرية أحد أهم أدوات عملية المنافسة، وهذه كلها تعتمد على التكنولوجيا والابتكار، خاصة مع تزايد دخول المنتجات الذهنية كمدخلات في العمليات الإنتاجية وعلى نطاق كبير، تحاول الشركات الحصول على براءات الاختراع للحفاظ على ما لديها من مزايا تنافسية مما أحدث تأثيرات عميقة على هياكل الإنتاج وحجم الصناعات ونوعية المدخلات حيث يزداد التركيز على المحتوى المعرفي والمهارات والتنظيم والإدارة والعلم والتكنولوجيا أكثر من التركيز على العمل ورأس المال، كما تسعى الشركات لتسجيل علاماتها التجارية لكي تخلق وتحمي سمعتها التجارية التي تعد أحد أصول الشركة، هذا فضلا عن حق المؤلف يمكن الشركات أن تبيع أو ترخص المنتجات التي تتراوح من الأقراص الممغنطة إلى برامج الكمبيوتر. (١٣: ٥٤-

٥٥)

ومن أهم خصائص حماية حقوق الملكية الفكرية في إطار TRIPS أنها "حماية مؤسسية " حيث يوجد مجلس خاص يتبع المنظمة العالمية للتجارة تخلص مهمته في متابعة السياسات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في الدول المختلفة وكذلك متابعة تنفيذها ومدى توافقها أو اختلافها مع قواعد الاتفاق العالمي، وهذا الشكل المؤسسي لم يكن موجودا في ظل الاتفاقات الدولية التي تشرف عليها WIPO ومن ثم فإن الدول الأعضاء تكون ملزمة بأن تقدم تقارير لهذا المجلس حول التطور في سياسات وقوانين الحماية الفكرية لديها، ويقوم المجلس بتقديم النصح والمشورة . (٦: ٦)

وإذا إعتمدت الدول الجاذبة للإستثمار على الأنظمة القوية لحماية الملكية الفكرية فقد يكون ذلك غير كافي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث استقطبت الكثير من دول آسيا وأمريكا اللاتينية النسبة الأكبر من الاستثمارات، وهي دول تحتوي على أنظمة ضعيفة للحماية كالهند . حتى إن بعض التقارير التي تتناول حوافز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لم تذكر من بينها مطلقا قوانين حقوق الملكية الفكرية، كتقرير البنك العالمي عن أموال التنمية العالمية لعام ٢٠٠٢ وتقريره عن تحسين جو الاستثمار في الهند للسنة نفسها، وحتى إذا حدث نقل التكنولوجيا المتطورة، وعندها لن تكون الدولة قادرة على تكييفها مع متطلباتها. (١٧: ٤١)

أى إن الشركات الدولية لا تميل للاستثمار في الدول ذات الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية، بل على العكس تميل للاستثمار في الدول ذات الحماية القوية، وفي حالة اتخاذ القرار بالاستثمار في المجموعة

الأولى من الدول تأخذ المشروعات شكل المشروع المملوك ملكية كاملة للأجانب Holly– foreign owned وليست المشروعات المشتركة joint–Ventures مع المشروعات المحلية، هذا بالإضافة إلى ميلها إلى نقل التكنولوجيا القديمة والنمطية إليها، وأيضا المراحل الثانوية من الإنتاج. (١٣: ١١٠)

وهناك عدة أنواع للاستثمار، باعتباره يمكن أن يكون فرديا أو استثمار شركات أو استثمار حكومي) تموله الحكومة)، حيث يمكن تحديد مختلف أنواع الاستثمار فيما يلي:

- الاستثمار الحقيقي أو المادي.
- الاستثمار المالي.
- استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي.
- الاستثمار التجاري، والاستثمار في البحث والتطوير.(١٩ :٣٨)

وللاستثمار دور كبير، وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية

الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل، وقد حدد بوسري (Bussery) وشارتوا (Charois)على أن أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط. (٣٠: ٦٤)

ومن خلال مساهمات الإستثمار فى تدعيم إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فإنه من الممكن أن يسهم الإستثمار فى:

١) زيادة الدخل الوطني وزيادة الثروة الوطنية.
٢) إحداث التطور التكنولوجي.
٣) مكافحة البطالة من خلال استخدام عدد أكبر من الأيدي العاملة.
٤) دعم البنية التحتية للمجتمع.
٥) توفير سلع وخدمات لم تكن متوفرة سابقا على المستوى المحلي.
٦) الأمن الاقتصادي للمجتمع.
٧) دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة.
٨) تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات.
٩) توظيف أموال المدخرين. (١٤: ١٠-١١)

ويرى **ميشاليت** (**C. Michalet, ١٩٩٩**) إن الدول الأكثر جذبا للاستثمار المباشر هى الدول التى توفر الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي أما بقية الدول التي تسعى إلى توفير هذه الشروط فيمكن أن ندرجها ضمن مجموعة الدول المحتمل لحاقها بالمجموعة الأولى. (٣١: ٣٣)

وهناك نوعان من الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي الشروط الأساسية والشروط على النحو التالي:

١- **الشروط الأساسية لجذب الاستثمار** :تمثل هذه الشروط الظروف السابقة للاستثمار والواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب.

أ- **عناصر الاقتصاد الكلي** :توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية) توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف.

ب-**العناصر الاقتصادية لجذب الاستثمار** :حرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة) الحوافز

الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.

٢- **الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي** :والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بالدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

أ- **حجم السوق ومعدل نموه** :لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل.

ب- **توفر الموارد البشرية المؤهلة** :تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة.

ج- **توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال** (الهاتف، الانترنت...) والمواصلات (البرية، الجوية).

د- **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة** :إن توفير شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين حيث إن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا كما أن خصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب. (٣١: ١٥)

ويجب أن يتوفر بالدول الجاذبة مقومات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر، منها:

١- **العائد** :يمثل العائد دخل المشروع وكلما كان مستوى الربح المحقق لدى المشروع مرتفعا زادت مقدرته على الاستثمار وزادت رغبته في نفس الوقت ولا شك أن مقدرة المشروع على تمويل برامج الاستثمار المطروحة أمامه. (١٦: ١٢٤)

٢- **سعر الفائدة** :يمول المشروع استثماراته الجديدة إما عن طريق الإقراض أو عن طريق الموارد الذاتية وفي حالة اعتماد على الإقراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة إقراض الأموال المستخدمة في الاستثمار. (١١: ٨٥)

٣- **الكفاية الجديدة للاستثمار** :من أهم العوامل المحددة للاستثمار معدل العائد المتوقع من الاستثمار .(٢٠: ١٠٥)

٤- **التوقعات** :أى التنبؤ للمستقبل، وهذه التنبؤات قد تكون متفائلة أو متشائمة، فالمستثمر الذي يتوقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها ويتوقع رواج الاقتصاد سوف يتوسع بمشروعاته والعكس صحيح. (١٠: ١٢٩)

٥- **التقدم التكنولوجي** :التقدم التقني يسهم في رفع كفاءة المشروع الإنتاجية، حيث إن بعض أنماط التقدم التقني تقترن بظهور صناعات جديدة ومن ثمة إنتاج سلع جديدة، ومع نشأة

الطلب عليها يتم الاستثمار فيها . (٢٠: ١٢٥)

وهناك مجموعة من المعايير والسياسات العامة التي تحفز إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر إلي دولة معينة وإستمرار البقاء فيها، ومن بين الدراسات المهمة تلك التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة ٢٠٠٣، حيث خلصت هذه الدراسة إلي تعداد إحدي عشر معياراً منها: سياسة المنافسة والعمالة المغتربة وتراخيص الإقامة وحماية الملكية الفكرية، وعلي أساس إختلاف خصائص هـ ذه المعايير بإختلاف ظروف الدول تم تصنيفها إلي ثلاثة مستويات هي: الوضع الأمثل والمعايير العامة الممكنة والمعايير المانعة. (٥ :٧).

ويمثل الإستقرار التشريعي عاملاً هاماً لطمأنة المستثمر الأجنبي للإستثمار من خلال الفرعين: الأول الإستفادة من الاستقرار التشريعي والفرع الثاني مسؤولية الدولة عن الإخلال باستقرار التشريع، وللدولة عن طريق سلطاتها التشريعية كامل الحرية في سن قوانين وأنظمة جديدة وأن تكون الدولة المضيفة للاستثمار قادرة على منح المستثمر الأجنبي أمنا قانونيا يسمح له بالمحافظة على استثماره، وهو ما يعرف بمبدأ استقرار التشريع."

و مصر من الدول النامية الساعية نحو تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية وحريصة على الاستعانة برأس المال الأجنبي المباشر وغير المباشر للاستثمار في هذه القطاعات، وذلك من خلال العمل على توفير الحوافز الجاذبة لهذه الاستثمارات والقضاء على المعوقات والتحديات التي تتعرضلها، وهذا يدفعها إلى الاعتماد على الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للتغلب على نقص التمويل الناتج عن انخفاض معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفجوة بين الادخار والاستثمار، وما يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من تكنولوجيا متقدمة وكفاءات إدارية تساهم في استدامة النمو الاقتصادي.

وفي ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية علي جذب الإستثمارات الخاصة فإن تهيئة الإطار القانوني المناسب للإستثمار تعد أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الإستثمار ، وإستقرار المعاملات ، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الإقتصادي ككل ، وهذه كلها تمثل شروطاً جوهرية لإستقطاب الإستثمارات الخاصة ، فالحماية القانونية

وتيسير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم هي التي تشجع علي التراكم الرأسمالي ، وتؤدي إلي تخفيض تكاليف المعاملات ، وتسهم في منح المستثمرين الشعور بالإستقرار الحقيقي الذي يحتاج إليه أي إستثمار طويل الأجل .

ويرى **الباحث** إن تطبيق حقوق الملكية الفكرية فى الرياضة قد يسهم فى توفير إمكانات

هائلة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالكثير من الدول تدمج الأهداف المتعلقة بالملكية الفكرية والرياضة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية لتصبح مواقع جاذبة للأحداث الرياضية الرئيسية من خلال دعم تطوير قطاع رياضي مزدهر ومستدام، وتسعى إلى إتاحة فرص إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتوليد الثروة، ويمكن عرض تلك الإمكانات فيما يلي:

- تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر فى الرياضة.
- تحقيق إيرادات من مبيعات السلع والخدمات الرياضية.
- دعم الابتكار والتنمية التجارية والأعمال وفرص العمل.
- الارتقاء بسمعة البلد وتعزيز المكاسب المتأتية من صرف العملات الأجنبية.
- تعزيز التجارة الدولية.
- تجاوز الاختلافات الوطنية والنهوض بالقيم العالمية للعب النظيف والاحترام المتبادل والصداقة.
- تحسين الصحة والرفاهية الاجتماعية والتلاحم المجتمعي وتشجيع الانضباط والعمل الجماعي وروح المنافسة.

أهمية البحث: The Research Importance

تتضح أهمية البحث من خلال توضيح مساهمات حقوق الملكية الفكرية فى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فى الرياضة ، حيث يمكن لتنظيم الأحداث الرياضية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، إثراء النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية، مما يجعلها مواقع أكثر جاذبية للمستثمرين والسياح، وإلقاء الضوء على متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي حيث إن تجارة الرياضة تتطلب إطاراً قانونياً محكماً لدعم استغلال حقوق الملكية الفكرية وتداولها فضلاً عن إعداد قوة عاملة مدرَّبة جيداً لتهيئة بيئة سياسية وتنظيمية مؤاتية وإدارة المسائل التشغيلية واللوجستية المرتبطة بتنظيم الأحداث الرياضية والإستثمارات الرياضية فى ضوء الحماية القانونية و الحماية المالية و الحماية القضائية.

ومن هنا إرتأى الباحث ضرورة التعرف على متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية.

هدف البحث: The Research Aim

يهدف البحث إلى التعرف على متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية

المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية، من خلال:

- التعرف على الحماية القانونية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية.
- التعرف على الحماية المالية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية.
- التعرف على الحماية القضائية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية.

تساؤل البحث: The Research Question

يجيب البحث على التساؤل التالي ما متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية: -

١) ما الحماية القانونية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية؟
٢) ما الحماية المالية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية؟
٣) ما الحماية القضائية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية؟

مصطلحات البحث: The Research Terminology

- **الاستثمار: Investment**

هو: " توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان، وعند تأجيل الانتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار، فإن من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع أكبر لهذه الاحتياجات. (١٤: ٦)

- **الملكية الفكرية: Intellectual Property**

تُعرف بأنها: "كل الجوانب التي تتعلق بالناتج الذهني والفكري، شاملة الأعمال الأدبية والفنية، والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري ". (٢٧: ٤١)

ويُعرفها الباحث **إجرائياً** بأنها: " مايكفل لإبداعات العقل من **(حقوق التسويق، والعلامات والرسوم والنماذج الرياضية، وعقود اللاعبين، والدعاية والاعلان، والتراخيص، وحقوق البث الإعلامي)** امكانية الاستفادة وحمايتها من النسخ.

الدراسات السابقة: The Pre. Researchs

أولاً: الدراسات السابقة العربية:

١- دراسة **حدو فاروق ، بوشافعة عبد النور (٢٠١٩م)**(٨) بعنوان " آليات التمويل المالي في المنشات الرياضية والمتابعة المالية لها" ، معتمداً على المنهج الوصفي، واستخدام الاستبيان وتحليل النتائج التى أظهرت أن الإدارة المالية للمنشآت الرياضية لا تملك حرية

كافية تخول لها البحث في اختيار آلية تمويل غير دائمة فهي تابعة تبعية تامة للقطاع العام، أي للوزارة ، وهذا ما يعرقل حسن وتسيير وإدارة المنشآت الرياضية مع أنها تتمتع باستقلالية مالية شكلية إلاّ أنّها محدودة ، ومن خلال الفرضية الثانية التي تحصلنا عليها في المحور الثاني نجد أن للمتابعة المالية في المنظومة الرياضية دور فعال في رفع مستوى وتسيير إدارة المنشأة الرياضية، وهي مكملة للتمويل وأساسه، وهي مطبقة من قبل بعض المنشآن الرياضية، وهي تساهم في رفع مستوى تسيير هذه الأخيرة بشكل فعال ودوري.

٢- دراسة **أحمد طالب حسين ، عبد الرازق بختي (٢٠١٨م)(١)** بعنوان " آليات حماية المستثمر الأجنبي" ، إستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، وكانت اهم الاستنتاجات أنه يجب على الدول المضيفة أن توجه المستثمر الأجنبي إلى المشاريع التي تتوافق وخطط التنمية الاقتصادية التي تطمح إلى تحقيقها حتى يساهم المستثمر الأجنبي في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتقوية نشاطاته، تنمية القدرة الانتاجية للدولة، زيادة فرص العمل للمواطنين وإكسابهم لمهارات وخبرات جديدة، نقل التكنولوجيا ...الخ ، وكنتيجة عامة يجب أن تتكامل آليات الحماية التي كرستها التشريعات الداخلية، والتي أقرتها الاتفاقيات الدولية جملة من العوامل المساعدة على خلق مناخ استثماري مناسب كالاستقرار السياسي، وإتباع سياسة جاذبة مشجعة علي الإستثمار، إضافة إلى سمعة الدولة خارجيا إزاء تعاملاتها مع الاستثمارات الخارجية.

٣- دراسة **رشيدة بن عرفة ، سومية حمزاوي (٢٠١٦م)(١٣)** بعنوان "تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤" والتى توصلت الى النتائج التالية : يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية، ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية ، ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر من خلال الزيادة المستمرة في عدد المشاريع خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤م) وبالتالي تحقيق زيادة في مناصب العمل وهذا ما ساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر ، الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية المؤسسات العمومية مثلا كان لها دور لا بأس به في زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التمكن من تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي، هناك بعض الإتفاقيات للشراكة الوطنية الأجنبية في عدة قطاعات

إقتصادية، مما يدل على بروز بعض المؤشرات الإيجابية التي تدل على نجاح الدولة في جهودها الرامية إلى دعم الإستثمار.

٤- دراسة **مصعب علي أبو صلاح (٢٠١٦م)(٢٦)** بعنوان "واقع الملكية الفكرية وأثره علي الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين" ، إستخدم الباحث المنهج التكاملي (وصفي ، وقياسي) ، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) شركة عاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، وأمتد إطار الدراسة ما بين ٢٠١٥-٢٠١٦ ، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لحماية الملكية الفكرية علي الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين ، لا توجد بيئة قانونية عامة مناسبة لحماية الملكية الفكرية مما لا يشجع الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات ، المؤسسات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات تحترم وتطبق قوانين حماية الملكية الفكرية بشكل كافي ، غياب القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية في فلسطين يؤدي إلي تراجع الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات ، المؤسسات الحكومية أو الخاصة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية لا تؤدي الدور المنوط بها لحماية هذه الملكية ، غياب دور المؤسسات الحكومية أو الخاصة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية يؤدي إلي تراجع الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

٥- دراسة **حسن الشافعي ، أماني الشريف (٢٠١٣م)(٩)** بعنوان "الآثار الإقتصادية لتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية على صناعة برمجيات الاحداث الرياضية ، و قد جاءت أهم الإستخلاصات بالنسبة للمحور الأول"إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية في صناعة البرمجيات الرياضية: إتفقت آراء العينة علي مفهوم حماية حقوق الملكية الفكرية في صناعة البرمجيات الرياضية هى المبادئ الرئيسية لإتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS التي نصت علي الإختراعات التكنولوجية هي نتاج فكري فردي أو مشترك وأ حماية حقوق الفكرو الإبداع تدفع الفرد أو المجموعات إلي المزيد مزيد م الجهد في المجال الرياضي ، أما بالنسبة للمحور الثاني آثار حماية حقوق الملكية الفكرية علي صناعة البرمجيات الرياضية وغير الرياضية في مصر، تصل خسائر البرمجيات العالمية الرياضية وغير الرياضية إلي ١٢ مليار دولار أمريكي سنوياً بسبب قرصنة البرمجيات وتعد الصين وأندونسيا أكبر المتسببين في قرصنة البرمجيات بمعدل نصف خسارة صناعة البرمجيات سنوياً .

٦- دراسة **عائشة موزاوي (٢٠١٢م)(١٧)** بعنوان " حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار -عرض تجارب دولية-" مستخدمة

المنهج التحليلى الوصفى ، وأسفرت النتائج إن حقوق الملكية الفكرية هي عبارة عن ثمرة ما ينتجه الفكر الإنساني من اختراعات وإبداعات فنية وغيرها، وإن حمايتها ليست وليدة اليوم بل ظهرت منذ القرن الخامس عشر، لذلك كانت الدول على مر الأزمنة باختلاف الآراء بين مؤيد للحماية ومعارض لها، أصبحت الحماية خاصة في وقتنا الحالي ضرورة ملحة على المستوى الدولي نتيجة لارتباطها بالتجارة الخارجية ، ولضمان الحماية الكافية لهذه الحقوق عمدت الدول المتقدمة على إدراج موضوع حقوق الملكية والتي لاقت معارضة شديدة من ، TRIPS الفكرية ضمن جولة الأوروجواي التي خلصت إلى اتفاقية جانب الدول النامية التي رأت في ذلك تقييدا للتكنولوجيا التي تحتكرها الدول المتقدمة ، إن تطبيق هذه الاتفاقية سيؤدي إلى التقليل من فرص التقليد والقرصنة والذي يؤدي بدوره إلى تحفيز استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير البيئة الملائمة لذلك، خاصة الاستثمار في المشاريع المشتركة مع المحليين التي تمكن هذا الأخير من إمكانية نقل التكنولوجيا وبالتالي زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة وتعميم الفائدة على سائر البشرية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني نقصا كبيرا في هذا الجانب.

٧- دراسة **أحمد كمال محمود**(٢٠٠٨م) (٣) بعنوان خطة مقترحة لحماية وتسويق واستثمار العلامة التجارية للمنظومة الرياضية، والتى هدفت الى وضع خطة لحماية وتسويق واستثمار العلامة التجارية للمنظومة الرياضية، مستخدماً المنهج الوصفي بالأسلوب الوصفي، وتوصلت النتائج الى توضيح أهمية العلامة التجارية في المجال الرياضي، الأبعاد الشخصية والقيمية للعلامة التجارية في المنظومة التجارية، دور العلامة التجارية في تنمية الإستثمار والتمويل للمنظومة الرياضية مالكة العلامة التجارية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

١- دراسة **باراس شارما Paras Sharma (٢٠٢٠م)** (٣٥) التي هدفت دراسة دور حقوق الملكية الفكرية في عالم الرياضة ، وتوصلت الي إن تطبيق حقوق الملكية الفكرية والإبداع في جميع جوانب السلوك البشري و الرياضي تحفز الاستثمار الرياضي ولا يمكن أن تصبح الرياضة منتجًا تجاريًا بدون حقوق الملكية الفكرية والحوافز المصاحبة لها، حيث خضعت جميع الألعاب الرياضية اليوم لتغييرات سريعة وتطورت منذ بدايتها، ويمكن لتطبيق حقوق الملكية الفكرية أن توفر الحوافز الصحيحة لإستمرار التقدم في الرياضة وتسهم في نمو صناعة الرياضة بطرق مختلفة وحماية الأصول وتوليد القيمة وتحفيز النمو. والآثار الضارة لانتهاك حقوق الملكية الفكرية على قطاع الرياضة.

٢- دراسة **لويس كاترين Lois Catrin** (٢٠١٩م) (٣٢) حيث هدفت إلى التعرف على

تطبيق قوانين الملكية الفكرية فى الرياضة ، وتوصلت إلى إن الويبو أعطت سببين لتطبيق قوانين الملكية الفكرية الأول: إعطاء التعبير القانوني للحقوق المعنوية والمالية للمبدعين في إبداعاتهم وحقوق الجمهور في الوصول إليها ، والثاني: تشجيع التجارة العادلة التي من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تسمح حقوق الملكية الفكرية وحمايتها للمبدعين بالحصول على التقدير والربح المالي من عملهم لتشجيع الإبداع والابتكار والاستثمار الرياضي.

٣- دراسة **ميهايلا بيريس وآخرون Mihaela Peres et, al.** (٢٠١٨م) (٣٤) بعنوان: أثر الجودة المؤسسية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر:أمثلة للبلدان المتقدمة والنامية ، حيث هدفت هذه الدراسة تعرف تأثير الجودة المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من خلال تصنيف البلدان على أنها متقدمة أو نامية وقد أسفرت النتائج عن تقديم دليلاً على أن الجودة المؤسسية تؤثر بشكل إيجابي وملموس على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة ؛ على وجه التحديد ، وأن الحوكمة تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تُظهر نتائج البلدان النامية أن تأثير الجودة المؤسسية غير ذي أهمية بسبب ضعف بنية المؤسسات، كما تدعم النتائج بقوة أهمية مؤشرات الحوكمة في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة.

٤- دراسة **توماس مارجوني Thomas Margoni** (٢٠١٦م) (٣٨) والتي هدفت تعرف حماية الأحداث الرياضية في الاتحاد الأوروبي :الملكية والملكية الفكرية والمنافسة غير المشروعة وأشكال الحماية الخاصة وتوصلت الى إن بعض الأدوات القانونية متاحة لمنظمي الأحداث الرياضية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي وقانون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وينصب التركيز على العلاجات القائمة على حقوق الملكية والعقود ، وكذلك على الحقوق الفكرية للملكية وقواعد المنافسة غير العادلة وما يسمى بأشكال الحماية "الخاصة"، بضمان حكم محكمة العدل الأوروبية، بحيث توفر حقوق الملكية الفكرية الحماية الكافية لمنظمي الألعاب الرياضية ، والأحداث الرياضية في أماكن مخصصة تُمكن منظمي الرياضة أن يطالبوا بحقوق الاستخدام الحصرية فيها ، ومن ثم يتم تطويرها باتفاقيات مشروطة بحيث يؤدي تسجيل الأحداث الرياضية وبثها إلى ظهور مجموعة متنوعة من حقوق الملكية الفكرية ، وخاصة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة والمنافسة غير العادلة تم التذرع بالقواعد ، ولا سيما مبادئ التملك غير المشروع لحماية الأنشطة الرياضية و حماية الاستثمارات التي تقوم بها صناعة الرياضة في هذا القطاع.

٥- دراسة **شارادا كالامادي** **Sharada Kalamadi**(٢٠١٢م) (٣٧) والتى هدفت إلى دراسة حقوق الملكية الفكرية والإدارة الرياضية، وتوصلت إلى تأكيد حاجة الإستثمار الرياضي فى المؤسسات الرياضية إلى تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية وذلك لإثراء نماذج الأعمال التجارية بالمجال الرياضي وتحقيق الأرباح.

إجراءات البحث:

منهج البحث: The Research Curriculum

استخدم **الباحث** المنهج الوصفي "الدراسات المسحية" نظراً لملائمتة لطبيعة البحث، ولما يوفره من إمكانيات للحصول على أكبر قدر من المعلومات..

مجتمع وعينة البحث: Society and Sample of The Research

يتكون مجتمع البحث من القيادات العاملة بالمؤسسات الرياضية المتمثلة في مديري أندية (الزمالك، الأهلى، النصر، بنها، المقاولين العرب) وإداريين النشاط الرياضي بذات الأندية وبعض رجال الأعمال والإقتصاد من أعضاء الجمعيات العمومية ومجالس إدارات تلك الأندية، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من عدد (٦٥) فرداً، وبلغت العينة الاستطلاعية عدد (١٠) فرداً وبنسبة مئوية مقدارها (١٥.٣٨%)، وبلغت العينة الأساسية عدد (٤٠) فرداً وبنسبة مئوية مقدارها (٦١.٥٣%).

جدول (١) توصيف مجتمع وعينة البحث

م	العينة	مجتمع البحث		عينة البحث					
		عدد	%	عينة البحث الكلية		عينة البحث الأساسية		عينة البحث الاستطلاعية	
				عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	مدير نادي رياضي	٥	%٧.٦٩	٥	%١٠	٤	%١٠	١	%١٠
٢	إدراي نشاط رياضي	٤٠	%٦١.٥٣	٢٥	%٥٠	٢٠	%٥٠	٥	%٥٠
٣	رجال أعماد واقتصاد	٢٠	%١٥.٣٨	٢٠	%٤٠	١٦	%٤٠	٤	%٤٠
	المجموع	٦٥	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٤٠	%١٠٠	١٠	%١٠٠

يوضح جدول رقم (١) توصيف مجتمع وعينة البحث

أدوات ووسائل جمع البيانات: The Data- collection Methods & Tools

أداة البحث:

قام الباحث بإعداد إستبيان لإستطلاع رأي السادة الخبراء حول متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية، وقد مر تصميم الاستبيان بالخطوات التالية:

تحديد أبعاد الاستبيان:

قام الباحث بالاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة والدراسات السابقة في مجال الإدارة الرياضية وذلك لإجراء مسح مرجعي لتحديد متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية، وأيضا الإطلاع على الدراسات المرجعية التى إستخدمت الإستبيان في تحديد متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي في ضوء حقوق الملكية الفكرية، مثل: **حدو فاروق، بوشافعة عبد النور (٢٠١٩م)، أحمد طالب حسين، عبد الرازق بختي (٢٠١٨م)، عائشة موزاوي (٢٠١٢م)، رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي (٢٠١٦م).**

ثم تم عرض هذه الأبعاد على عدد (٥) من السادة الخبراء المتخصصين في الإدارة الرياضية والإدارة والإقتصاد (مرفق رقم ١).

حيث يوضح جدول رقم (٢) نسبة آراء الخبراء حول محاور استبيان متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية.

ن = ٥

جدول (٢) نسبة آراء الخبراء حول محاور استبيان متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية

م	البعد	موافق على وجود البعد	غير موافق على وجود البعد	موافق على صياغة البعد	غير موافق على صياغة البعد
١	الحماية القانونية للملكية الفكرية	%١٠٠	–	%١٠٠	–
٢	الحماية المالية للملكية الفكرية	%٨٠	–	%٧٠	–
٣	الحماية القضائية للملكية الفكرية	%٧٠	–	%٩٠	–

يوضح جدول رقم (٢) نسبة آراء الخبراء حول محاور استبيان متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية، وقد ارتضى **الباحث** بقبول المحاور التي حققت نسبة مئوية لا تقل عن (٧٠%) من مجموع الآراء، وقد بلغ عدد المحاور التي ارتضاها الباحث على عدد (٣) محور وهي (الحماية القانونية للملكية الفكرية،

الحماية المالية للملكية الفكرية، الحماية القضائية للملكية الفكرية).

وقد بلغ عدد العبارات التي تعبر عن المحاور عدد (١٥) عبارة موزعة وفقا لما يلي:

- البعد الأول " **الحماية القانونية للملكية الفكرية** "ويمثله عدد (٦) عبارة.
- البعد الثاني " **الحماية المالية للملكية الفكرية** " ويمثله عدد (٦) عبارة.
- البعد الثالث " **الحماية القضائية للملكية الفكرية** " ويمثله عدد (٣) عبارة.

ويوضح جدول رقم (٣) نسبة آراء الخبراء في كل عبارة من عبارات متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية.

جدول (٣) النسبة المئوية لآراء الخبراء في كل عبارة من عبارات الاستبيان= ٥

البعد الأول			البعد الثاني			البعد الثالث		
رقم العبارة	عدد الموافقين	النسبة المئوية	رقم العبارة	عدد الموافقين	النسبة المئوية	رقم العبارة	عدد الموافقين	النسبة المئوية
١	٤	%٨٠	٧	٣	%٦٠	١٣	٥	%١٠٠
٢	٤	%٨٠	٨	٥	%١٠٠	١٤	٥	%١٠٠
٣	٥	%١٠٠	٩	٥	%١٠٠	١٥	٣	%٦٠
٤	٣	%٦٠	١٠	٣	%٦٠			
٥	٤	%٨٠	١١	٣	%٦٠			
٦	٣	%٦٠	١٢	٣	%٦٠			

كما يتضح من جدول (٣) النسبة المئوية لآراء الخبراء في كل عبارة من عبارات الأستبيان، وقد إرتضي الباحث بأخذ العبارات التي حصلت على نسبة أكثر من ٥٠%.

الدراسة الاستطلاعية: The Exploratory (Pilot) Study

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية على عدد (١٠) فرداً من مدير نادي وإداري نشاط رياضي ورجال أعمال وإقتصاد وبنسبة مئوية (١٥.٣٨%)، وهي عينة التقنين **Standardization sample** المستخدمة لإيجاد المعاملات العلمية (الصدق– الثبات)، وتم التطبيق في الفترة من الأحد ٢٠١٩/١٠/١٣ م وحتى الإثنين ٢٠١٩/١٠/٢٨م.

المعاملات العلمية للاستبيان: The Scientific Coefficient Of The Questioner

قام الباحث بإجراء صدق وثبات الاستمارة بالطرق العلميه التاليه.

صدق الإستبيان: The Validity Of The Questioner

١– صدق المضمون (صدق المحكمين): The Content Validity (The Judges Validity)

وهو صدق السادة الخبراء كما فى جدول (٣).

٢- صدق الاتساق الداخلى: The Internal Consistency Validity

تم حساب قيمة معامل الإرتباط The **Correlation Coefficient** بين درجة كل عباره والدرجه الكلية للمحور وبين درجة المحور والدرجه الكلية للإستبيان، ويتضح ذلك كما في جدول (٤). ن = ٥

جدول (٤) معامل إرتباط العبارات لكل محور مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
رقم العبارة	العلاقة مع المحور	رقم العبارة	العلاقة مع المحور	رقم العبارة	العلاقة مع المحور
١	*٠.٥٨٦	١	*٠.٦٦٥	١	*٠.٥٥٢
٢	*٠.٨٥٢	٢	*٠.٥٥٨	٢	*٠.٥٣٢
٣	*٠.٤٤٦	٣	*٠.٤٥٨	٣	*٠.٤٧١
٤	*٠.٦٥٨	٤	*٠.٧٨٥		
٥	*٠.٨٨٥	٥	*٠.٦٨٥		
٦	*٠.٨٧٨	٦	*٠.٧٧٥		

* قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) = ٠.٣٣٣

يتضح من جدول (٤) ان معامل إرتباط العبارات لكل محور مع الدرجة الكلية للمحور ذات دلاله إحصائياً حيث تراوحت ما بين (٠.٤٤٦، ٠.٨٨٥) مما يدل على صدق الاستبيان.

ثم قام **الباحث** بحساب صدق المقياس بإيجاد معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والمجموع الكلي لمحاور الإستبيان.

الثبات:

قام **الباحث** بحساب معامل الثبات لاستبيان متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية عن طريق إيجاد دلالة الفروق وكذلك إيجاد معاملات الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني للاستبيان كما يتضح من جدول رقم (٥).

جدول (٥) ثبات إستبيان متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية

ن = ١٠

المحاور	التطبيق الأول		التطبيق الثاني		معامل الثبات
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
الحماية القانونية للملكية الفكرية	١٧.٣٨	٢.٨٦	١٦.٨٨	١.٦٥	*٠.٨٨

الحماية المالية للملكية الفكرية	٢١.٣١	٤.٣٦	٢٢.٥٨	٢.٣٥	*٠.٧٨
الحماية القضائية للملكية الفكرية	٦٨.١١	٦.١٢	٤٨.٥٥	٧.٤٥	*٠.٦٥

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى ٠.٠٥ = ٠.٤٤٤ وقيمتها عند مستوى ٠.٠١ = ٠.٥٦١

يوضح جدول رقم (٥) معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني للاستبيان. حيث يتضح وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين التطبيقين الأول والثاني لاستبيان متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية، كما يوضح أن قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان تراوحت ما بين (٠.٦٥) لمحور الحماية القضائية للملكية الفكرية، (٠.٨٨) لمحور الحماية القانونية للملكية الفكرية، وهذا يعنى أن الاستبيان يتمتع بمعاملات ثبات عالية.

الدراسة الأساسية: The Main Study

بعد الإنتهاء من إعداد الإستبيان في صورته النهائية بدأت عملية التطبيق على أفراد العينة الموضحة أعلاه لإستطلاع آرائهم حول متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية، وذلك في الفترة من ١٥/ ١٢/ ٢٠١٩م وحتى ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٩ م.

المعالجات الإحصائية: The Statistics Treatment

بعد تصحيح الإستبيانات وتفريغها في جداول Excel تم استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وذلك باستخدام برنامج (SPSS) لإجراء العمليات الإحصائية للبحث، ثم استخدم **الباحث** المعالجات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي. Arithmetic Mean
- الإنحراف المعياري. Standard Deviation
- معامل الارتباط. Person Correlation
- تحليل التباين. Analysis of Variance
- إختبار "ت". T. test
- الوسيط. Medium

عرض النتائج ومناقشتها: Presenting The Results And Discussion

قام الباحث بحساب التوصيف الإحصائي لدرجات إستجابة مدير نادى وإداري رياضي ورجال أعمال وإقتصاد حول محاور متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي بالمؤسسات الرياضية المصرية

فى ضوء حقوق الملكية الفكرية.

جدول (٦) التوصيف الإحصائي لدرجات إستجابة مدير نادى وإداري رياضي ورجال أعمال وإقتصاد حول محاور متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية ن= ٤٠

م	المحـور	المتوسط	الانحراف	الوسيط	الالتواء
١	الحماية القانونية للملكية الفكرية.	٢٤.٦٣	٦.٤٥	٢٣	٠,٢٤٣
٢	الحماية المالية للملكية الفكرية.	٢٢.٣٦	٦.١٤	٢٥	٠,٢٢٥
٣	الحماية القضائية للملكية الفكرية.	١٦.٤٧	٣.١٠	٢١	٠,٣١٥

يتضح من جدول (٦) أن قيم المتوسطات الحسابية لدرجات إستجابة مدير نادي وإداري رياضي ورجال أعمال وإقتصاد حول محاور متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية، تراوحت ما بين (١٦.٤٧، ٢٤.٦٣)، وقيم الانحراف تراوحت ما بين (٣.١٠، ٦.٤٥)، وقيم الوسيط تراوحت ما بين (٢١، ٢٥)، وقيم الالتواء تراوحت ما بين (٠.٢٢٥، ٠.٣١٥) للمحاور وهي تقع ما بين (-٣، +٣).

و للاجابة على التساؤل الأول للبحث، والذي ينص على:

ت-ما الحماية القانونية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية؟

تم حساب المتوسط الحسابى والوزن النسبي لأراء عينة البحث حول عبارات المحور الأول والخاص بمتطلب الحماية القانونية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية.

جدول (٧) المتوسط الحسابى والوزن النسبي لأراء عينة البحث حول عبارات المحور الأول والخاص بمتطلب الحماية القانونية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية ن=٤٠

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
١	يوجد إطار قانوني ينظم الملكية الفكرية للإستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الرياضية المصرية .	٣.٢٤	٦٥.٣٢	٠.٠٠٠	٢
٢	توجد قوانين حماية الملكية الفكرية تنظم مواضيع تتعلق بعمل المؤسسات الرياضية المصرية .	٣.٠١	٦٣.٤٢	٠.٠٠٠	٤
٣	توجد قوانين خاضعة للملكية الفكرية لتطوير الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية.	٣.١٦	٧٤.٣٦	٠.٠٠٠	١
٤	تراعي المؤسسة الرياضية حقوق الملكية الفكرية وتطبق قوانينها.	٣.١١	٥٦.٤٦	٠.٠٠٠	٥
٥	تعد الأنظمة واللوائح الداخلية في المؤسسة الرياضية لتتماشي مع قوانين الملكية لفكرية العالمية .	٣.٤٢	٦٤.٠١	٠.٠٠٠	٣
٦	يتوفر بالمؤسسات الرياضية ضمان التعويض عن التأميم خلال مدة معقولة	٣.٦٣	٥٠.٣٦	٠.٠٠٠	٦

يتضح من الجدول (٧) أن أعلى فقرتين في المجال الأول كانتا، الفقرة رقم (٣) التي نصت على **(توجد قوانين خاضعة للملكية الفكرية لتطوير الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية)** احتلت المرتبة الأولى بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي قدره (٧٤.٣٦%)، والفقرة رقم (١) التي نصت على **(يوجد إطار قانوني ينظم الملكية الفكرية للإستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الرياضية المصرية)**احتلت المرتبة الثانية بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي قدره (٦٥.٣٢%).

و للاجابة على التساؤل الثانى للبحث، والذي ينص على:

ث-ما الحماية المالية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية؟

تم حساب المتوسط الحسابى والوزن النسبي لأراء عينة البحث حول عبارات المحور الثانى والخاص بمتطلب الحماية المالية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية.

جدول (٨) المتوسط الحسابى والوزن النسبي لأراء عينة البحث حول عبارات المحور الثانى والخاص بمتطلب الحماية المالية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية ن=٤٠

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
١	تتوقع المؤسسة الرياضية كبر حجم السوق وإحتمالات نموه .	٣.٥٥	٧٥.٦٥	٠.٠٠٠	٣
٢	توفر مصر بنظام الإستثمار الأجنبى معدل تضخم منخفض ومستقر .	٣.١١	٦٣.٦٦	٠.٠٠٠	٦
٣	يتوفر بالإقتصاد المصري المحافظة علي أسعار صرف مستقرة.	٣.٦٥	٨٢.٥٢	٠.٠٠٠	١
٤	توفر إنفتاح إقتصادي مفتوح.	٣.١٦	٧٠.٢٢	٠.٠٠٠	٤
٥	ضرورة التعويض عن الأضرارا التي تصيب الإستثمارات بسبب تغير سعر الصرف.	٣.٦٤	٨٠.٣٢	٠.٠٠٠	٢
٦	ضمان حرية تحويل رأس المال وعوائده	٣.٥٤	٦٦.٧٨	٠.٠٠٠	٥

يتضح من الجدول (٨) أن الفقرة رقم (٣) التي نصت على **(يتوفر بالإقتصاد المصري المحافظة على أسعار صرف مستقرة)** احتلت المرتبة الأولى بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي قدره (٨٢.٥٢%)، والفقرة رقم (٥) التي نصت على **(ضرورة التعويض عن الأضرارا التي تصيب الإستثمارات بسبب تغير سعر الصرف)** احتلت المرتبة الثانية بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي قدره (٦٥.٣٢%).

و للاجابة على التساؤل الثالث للبحث، والذي ينص على:

ج-ما الحماية القضائية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية؟

تم حساب المتوسط الحسابى والوزن النسبي لأراء عينة البحث حول عبارات المحور الثالث والخاص بمتطلب الحماية القضائية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية.

جدول (٩) المتوسط الحسابى والوزن النسبي لأراء عينة البحث حول عبارات المحور الثالث والخاص بمتطلب الحماية القضائية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية ن=٤٠

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
١	توفير نظام قضائي متخصص للمعاملات المالية والتجارية .	٣.٥٥	٥٥.٢٢	٠.٠٠٠	٣
٢	حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية إذا كان النزاع موجه إلي المحاكم الوطنية فإنه يطبق القانون الداخلي وإذا طرح أمام التحكيم المؤسسي فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق.	٣.٦٥	٧٨.٢١	٠.٠٠٠	١
٣	توفر قيمة قانونية للقرار التحكيمي .	٣.١١	٧١.٤٣	٠.٠٠٠	٢

يتضح من الجدول (٩) أن الفقرة رقم (٢) التي نصت على **(حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية إذا كان النزاع موجه إلي المحاكم الوطنية فإنه يطبق القانون الداخلي وإذا طرح أمام التحكيم المؤسسي فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق)** احتلت المرتبة الأولى بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي قدره (٨٧.٢١%)، والفقرة رقم (٣) التي نصت على **(توفر قيمة قانونية للقرار التحكيمي)**احتلت المرتبة الثانية بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي قدره (٧١.٤٣%).

وتتفق تلك النتائج مع ماتوصلت اليه نتائج الدراسات التي أوضحت أهمية حماية الملكية الفكرية والتأكيد علي وضع القوانين والإجراءات اللازمة لتطبيقها لضمان فائدتها فى تحقيق الأرباح والمكاسب من الأنشطة والأحداث والعلامات التجارية والصناعات المرتبطة بالرياضة ، مثل دراسة **حسن الشافعي ، أماني الشريف (٢٠١٣م)(٩)** والتى أوضحت أهمية إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية في صناعة البرمجيات الرياضية ، ودراسة **باراس شارما Paras Sharma (٢٠٢٠م)** (٥٤) التي توصلت الي إن تطبيق حقوق الملكية الفكرية والإبداع في جميع جوانب السلوك البشري و الرياضي تحفز الاستثمار الرياضي ولا يمكن أن تصبح الرياضة منتجًا تجاريًا بدون حقوق الملكية الفكرية والحوافز المصاحبة لها، حيث خضعت جميع الألعاب الرياضية اليوم لتغييرات سريعة وتطورت منذ بدايتها، ويمكن لتطبيق حقوق الملكية الفكرية أن توفر الحوافز الصحيحة لإستمرار التقدم في الرياضة وتسهم في نمو صناعة الرياضة بطرق مختلفة وحماية الأصول وتوليد القيمة وتحفيز النمو، و الآثار الضارة لانتهاك حقوق الملكية الفكرية على قطاع الرياضة ، ودراسة **لويس كاترين Lois Catrin** (٢٠١٩م) (٣٢) وتوصلت

إلى إن الويبو أعطت سببين لتطبيق قوانين الملكية الفكرية الأول: إعطاء التعبير القانوني للحقوق المعنوية والمالية للمبدعين في إبداعاتهم وحقوق الجمهور في الوصول إليها ، والثاني: تشجيع التجارة العادلة التي من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تسمح حقوق الملكية الفكرية وحمايتها للمبدعين بالحصول على التقدير والربح المالي من عملهم لتشجيع الإبداع والابتكار والاستثمار الرياضي ، و دراسة **توماس مارجوني Thomas Margoni** (٢٠١٦م) (٣٨) التي توصلت الى إن بعض الأدوات القانونية متاحة لمنظمي الأحداث الرياضية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي وقانون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وينصب التركيز على العلاجات القائمة على حقوق الملكية والعقود ، وكذلك على الحقوق الفكرية للملكية وقواعد المنافسة غير العادلة وما يسمى بأشكال الحماية "الخاصة"، بضمان حكم محكمة العدل الأوروبية، بحيث توفر حقوق الملكية الفكرية الحماية الكافية لمنظمي الألعاب الرياضية ، والأحداث الرياضية في أماكن مخصصة تُمكن منظمي الرياضة أن يطالبوا بحقوق الاستخدام الحصرية فيها، **شارادا كالامادي Sharada Kalamadi** (٢٠١٢م) (٣٧) والتى هدفت إلى إن تطبيق حقوق الملكية الفكرية تثري العمل الإداري الإستثمار الرياضي فى المؤسسات الرياضية إلى تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية وذلك لإثراء نماذج الأعمال التجارية بالمجال الرياضي وتحقيق الأرباح.

ومما سبق يرى **الباحث** إنه من الأهمية القصوى ضرورة توفر بنود متطلبات حماية الملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر فى المجال الرياضى والذى تعد محاوره البنود التى يرتكز عليها مفهوم حقوق الملكية الفكرية فى الدول التى سبقت فى جذب الإستثمار الأجنبي فى مجالات الرياضة مثل:

ح- حقوق إختراع المعدات الرياضية الذكية المزودة بأجهزة استشعار وغيرها من تقنيات المعلومات والاتصالات والتى تتيح تقنيات ذكية للرياضيين (المحترفين والهواة) ومدربيهم مراقبة أدائهم وتقييمه وتحديد مجالات التحسين.

خ- حقوق إختراع التقنيات المبتكرة لضمان انتفاع المشجعين بمزيج غني من التجارب المادية والرقمية. وتضمن الشبكات اللاسلكية (الواي فاي) العالية الجودة أن يظل المشجعون متصلين بالإنترنت باستمرار وقادرين على تبادل تجاربهم مع أصدقائهم والاستفادة من التطبيقات المحمولة التي توفر مجموعة واسعة من الخدمات للحصول على تجربة خالية من المتاعب.

د- حقوق إختراع المؤسسات الرياضية مع شركات التكنولوجيا لضمان أن يكون المحتوى الرياضي اجتماعياً (أي قابل للمشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي) ومتوفراً (على

أجهزة متعددة).

ذ- حقوق قيام المؤسسات الرياضية بتجربة الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) لتحسين أداء اللاعب وتزويد المشجعين بتجربة مشاهدة أقوى وغامرة أكثر مع تزويده بزوايا عرض جديدة وغير مسبوقة للألعاب الرياضية. وتجلب هذه التقنيات الملعب الرياضي إلى المشجعين دون أن يغادروا راحة منازلهم.

ر- حقوق إختراع المستجدات التصميمية والجمالية القائمة على استخدام مواد جديدة، إذ تتميز التصاميم بتأثير بعيد المدى في عالم الرياضة، وتزيد من جاذبية المنتج والحدث الرياضي بالنسبة للمستهلكين وتؤدي دوراً محورياً في إضفاء قيمة تجارية على المنتج أو الحدث ويمكن للشركات حماية استثماراتها في استحداث التصاميم الجذابة عن طريق الحصول على حقوق تصاميم صناعية أو براءات تصاميم.

ز- حقوق الاستخدام الاستراتيجي للعلامات التجارية وهو حق من حقوق الملكية الفكرية يمكّن الشركات من بناء سمعتها والتميز عن المنافسين في السوق و يمكن أن يفضي إلى إيرادات كبيرة تغطي تكاليف تنظيم هذه الأحداث.

س- حقوق البث لنقل وتغطية الأحداث الرياضية وإشراك المشجعين من جميع أنحاء العالم وجذب الجهات الراعية، حيث أصبح بيع حقوق البث والإعلام أكبر مصدر دخل لمعظم المنظمات الرياضية.

ويرى **الباحث** إن تنامى حاجة الدول الى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فى مجال الرياضة أدى الى القيام بأنشطة هادفة إلى تكوين كفاءات تشارك فيها جهات كثيرة منها الحكومات والهيئات العامة وموظفو تنفيذ القانون وأعضاء الجهاز القضائي والممارسون القانونيون والوكلاء الرياضيون والرياضيون والأندية والاتحادات الرياضية ومنظمو الأحداث والجهات المانحة والجهات الراعية ومصنعو السلع الرياضية والتلفزيون والشركات الإعلامية من خلال تفعيل متطلبات الملكية الفكرية التى أرست دعائمها الويبو WIPO (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) مع شركائها على إزكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية للمنظومة الرياضية ، وتركيز الندوات والبرامج التدريبية على تنمية المهارات والمعارف البشرية والمؤسسية لدعم الأعمال الرياضية في الدول الأعضاء بغية تحفيز الابتكار ودعم نمو الأعمال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعدّ دعم تهيئة بيئة تنظيمية تمكينية للملكية الفكرية جزءاً مهماً من هذه الأنشطة. ويشمل ذلك إذكاء الاحترام لحقوق الملكية الفكرية وإسداء المشورة بشأن طرق معالجة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية أو سوء استخدامها.

الاستنتاجات والتوصيات: The Conclusions And The Recommendations

الاستنتاجات: The Conclusions

توصل **الباحث** من خلال نتائج إستجابات عينة البحث المتمثلة في مدير نادي وإداري رياضي ورجال أعمال وإقتصاد إلى مايلي:

أن متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية فى ضوء حقوق الملكية الفكرية، تتحقق من خلال توافر المجالات التالية:

- **المجال الأول** :الحماية القانونية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية.
- **المجال الثاني** :الحماية المالية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية.
-
- **المجال الثالث** :الحماية القضائية للملكية الفكرية بالمؤسسات الرياضية المصرية.

التوصيات: The Recommendations

في ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث يوصي بمايلي:

ضرورة أن يوفر مسئولى الرياضة بمصر وبالمؤسسات الرياضية المصرية متطلبات ضمان حماية الملكية الفكرية من خلال النموذج التالى:

الشكل التالي يوضح متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات الرياضية المصرية في ضوء حقوق الملكية الفكرية

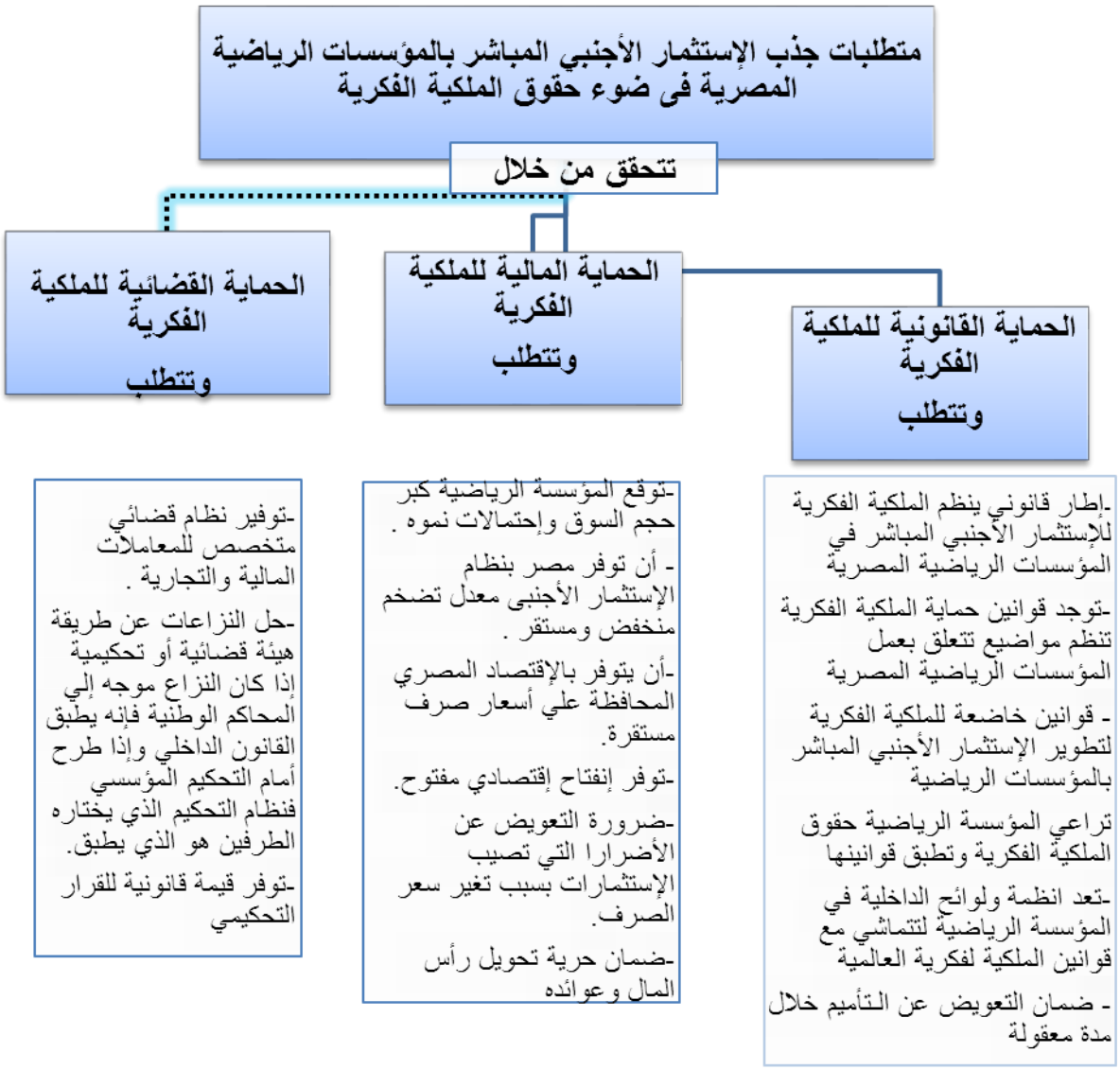

(الباحث)

المراجع العربية والأجنبية: The Foreign The Arabic References

المراجع العربية: The Arabic References

١- **أحمد طالب حسين، عبد الرازق بختي (٢٠١٨م):** آليات حماية المستثمر الأجنبي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون الأعمال، الجزائر.

٢- **أحمد عبد الوهاب (٢٠١٣م):** الضرر الإقتصادي الناتج عن التعدي على الملكية الفكرية، دراسة حالة الملكية الفكرية والأدبية، المركز المصري لدراسات السياسات العامة.

٣- **أحمد كمال محمود** (٢٠٠٨م): بعنوان خطة مقترحة لحماية وتسويق واستثمار العلامة التجارية للمنظومة الرياضية، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

٤- **استعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعيْن العام والخاص (٢٠١٤م)**: مجلة تنمية القطاع الخاص، القاهرة.

٥- **أمانة الاونكتاج (٢٠٠٣م)**: فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الإستثمار الأجنبي المباشر، وثائق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وثيقة رقم TD/B/COM٢/EM.١٣/٢ (مجلس التجارة والتنمية، لجنة الإستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، ٣٠ ابريل.

٦- **براكاش أونجاني / عساف رزين (٢٠٠١م)**: ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان، الأردن.

٧- **الجمعية المصرية للأوراق المالية (٢٠٠٣م)**: دليل المستثمر لتمويل الشركات، مصر.

٨- **حدو فاروق، بوشافعة عبد النور (٢٠١٩م)**: آليات التمويل المالي في المنشات الرياضية والمتابعة المالية لها، رسالة ليسانس، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، الجزائر.

٩- **حسن أحمد عطية الشافعي، أماني محمد محسن الشريف (٢٠١٣م)**: الآثار الإقتصادية لتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية على صناعة برمجيات الاحداث الرياضية، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة، جامعة حلوان، كلية التربية الرياضية للبنين، مصر.

١٠- **حمو عارف (١٩٩٣م)**: مبادئ الاقتصاد، مطابع الشمس، الأردن، عمان.

١١- **دريد محمود السامري (٢٠٠٦م)**: الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٢- **رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي (٢٠١٦م)**: تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٣- **سيد أحمد عبد الخالق** ترجمة **(٢٠٠٢م)**: كارلوس. م .كوريا منظمة التجارة العالمية – اتفاق التربس وخيارات السياسات، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

١٤- **شموط مروان، كنجو عبود كنجو(٢٠٠٨م)**: أسس الاستثمار، بدون طبعة، الشركة

العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

١٥- **صلاح زين الدين (٢٠٠٤م):** المدخل إلى الملكية الفكرية"نشأتها ومفهومها و نطاقها وأهميتها و تكييفها و تنظيمها و حمايتها"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، الأردن.

١٦- **طارق الحاج (١٩٩٨م):** علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

١٧- **عائشة موزاوي (٢٠١٢م):** حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار –عرض تجارب دولية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي – شلف– كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

١٨- **عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن (٢٠٠٩م):** حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط١، مصر.

١٩- **عبد القادر بابا (٢٠٠٤م):** سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع : التخطيط، جامعة الجزائر.

٢٠- **عبد القادر عطية (١٩٩٧):** النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية.

٢١- **عبد الناصر عبادي (ب.ت):** إتفاقية حقوق الملكية الفكرية وأثرها على الإقتصاد الأردني والقوانين المتعلقة بالملكية الفكرية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأدرن.

٢٢- **عزت ملوك قناوي (٢٠٠١م):** الأهمية الإقتصادية لإتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، دراسة ميدانية بالتطبيق على صناعة الدواء في مصر، مجلة مصر المعاصرة، مج ٩٢، ع٤٦٣، ٤٦٤، المعهد العالي للدراسات النوعية، الجيزة.

٢٣- **عمر عبد الحميد سالمان(٢٠٠٨م):** الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية، مع إشارة إلى مصر، ندوة" مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي"، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، ٩-١٠ أبريل.

٢٤- **ليلي سالم (٢٠١٢م):** الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران.

٢٥- **مخلوفي عبد السلام (٢٠٠٣م):** أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في

الأسواق العالمية، الملتقى الوطني الأول حول" المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

٢٦- **مصعب علي أبو صلاح (٢٠١٦م):** واقع الملكية الفكرية وأثره على الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الدولية نابلس، فلسطين.

٢٧- **ناصر دادي عدون، متناوي محمد (٢٠٠٣م):** الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، الجزائر.

٢٨- **هاجر بغاصة (٢٠٠٦م):** حقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية، مذكرة سياسات رقم٢٠ ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا.

٢٩- **يونس عرب:** نظام الملكية الفكرية في الوطن العربي "بحث منشور على موقع المركز العربي للملكية الفكرية وتسوية المنازعات، متاح على الرابط التالي http://www.arabiclawyer.org/intellectual-property.htm:

المراجع الأجنبية: The Foreign References

٣٠- **Bussery and Charois, (١٩٩٩):** Analyse et Evaluation des Projets d Investissements, Parie.

٣١- **C.Michalet, (١٩٩٩):** La séduction des nations ou comment attirer les investissements, éd Economica, paris.

٣٢- **Lois Catrin Donnelly (٢٠١٩):** Intellectual Property and Sport, House of Lords, Library Briefing, London, UK.

٣٣- **Maskus, Keith E, (٢٠٠٠):** Intellenctual Property Rights and Economic Development, University of Colorado, Boulder, Revised Draft: February.

٣٤- **Mihaela Peres, Waqar Ameer & Helian Xu (٢٠١٨):** The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows: evidence for developed and developing countries, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, ٣١:١, ٦٢٦-٦٤٤, DOI: ١٠.١٠٨٠/١٣٣١٦٧٧X.٢٠١٨.١٤٣٨٩٠٦.

٣٥- **Paras Sharma (٢٠٢٠):** Intellectual property Rights in Sports, International journal of creative research thoughts (IJCRT),

vol ٨, Issue ٣ march.

٣٦- **Qu'est-ce Que La Propreete Intellectuelle**, Publication de l'Organisation Mondiale de la Proprete Intellectuelle, Publication N٤٥٠ (F) (Geneve: OMPI).

٣٧- **Sharada Kalamadi** (٢٠١٢): Intellectual Property and the business of sport management, Journal of intellectual property rights vol ١٧, September ٢٠١٢, pp ٤٣٧ -٤٤٢.

٣٨- **Thomas Margoni** (٢٠١٦): The protection of sports Events in the EU: property, Unifair Competition and Special Forms of Protection, International Review of Intellectual property and competition Law.

مواقع الانترنت: World Wide Websites

٣٩- **The Role of IP in Sports:**

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/wipo_reg_ip_sport_sin_١٤/wipo_reg_ip_sport_sin_١٤_t_٣.pdf